مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 15 العدد 2، 2018، ص ص 421- 448

أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على المديونية العامة في الأردن 2012-1996

عبد السلام نجادات و عمر ياسين خضيرات *

تاريخ الاستلام 2016/3/5 تاريخ القبول 2016/5/22

ملخص

هدفت الدراسة إلى تعرّف العلاقة بين المديونية الأردنية ومؤشرات الحاكمية الرشيدة خلال الفترة من 1996-2012، ودراسة مدى التقدم في مؤشرات الحاكمية الرشيدة في الأردن وكذلك تطور الدَّين العام، واستندت الدراسة إلى فرضية أن المديونية كعامل تابع تقل كلما زاد التقدم والتحسن في مؤشرات الحاكمية الرشيدة كعامل مستقل. ولتحقيق أهداف الدراسة وفرضياتها استخدم الباحثان المنهج الإحصائي التحليلي في اختبار العلاقة بين المؤشرات من خلال استخدام تحليل الانحدار المتعدد ذي التأثير الثابت. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشر المديونية ومؤشرات الحكم الصالح التالية (حق التعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي، مدركات الفساد). وهذه النتائج تتطابق مع المقارنات التي تمت في الجداول السابقة؛ أي يوجد علاقة ارتباط قوية بين مؤشرات الحاكمية الرشيدة ومؤشرات المديونية، فيما لا توجد علاقة ذات دلالة مع مؤشرات فاعلية الحكومة، وعبء التنظيم والضبط. إلا أن النتائج أظهرت أن العلاقة الارتباطية بين مؤشرات الحاكمية الرشيدة ومؤشرات المديونية تختلف من مؤشر إلى آخر حسب أهمية المؤشر في التأثير؛ فمؤشرات حق التعبير والمساءلة، والاستقرار السياسي، ومدركات الفساد لها تأثير معنوي ودال إحصائيا على المديونية، بينما مؤشرات المشاركة والمساءلة، والاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة ليس لها تأثير واضح على مؤشرات المديونية، وأرجع الباحثان السبب إلى ضعف الهياكل السياسية ذات الطابع الديمقراطي، وعدم ملاءمة هذه المؤشرات لثقافة المجتمع الأردني وبيئته.

مقدمة

شكلت المديونية ببعديها الداخلي والخارجي مشكلة سلبية على النظام السياسي والاقتصادي – الاجتماعي، وهي تعكس درجة عالية من التبعية السياسية والاقتصادية، وتعد مؤشرا على فشل السياسة التنموية للدولة.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2018.

* قسم العلوم السياسية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

والمديونية لها بعدان متداخلان: اقتصادي وسياسي، فهي علاقة سياسية بالدرجة الأولى تربط بين الدائن والمدين، وهما طرفان غير متكافئين من حيث القوة والنفوذ، فالدائن يمارس قوة فرض بعض الشروط على المدين الذي لا يملك إلا أن يسلم ببعض تلك الشروط، ولا يمكنه التخلص من تلك التبعات إلا من خلال تسديد ديونه أو إعادة جدولتها، وفي كل الحالات السابقة يحتاج إلى إعادة تكييف السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة في سبيل تخفيض حجم المديونية.

ويعدّ الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي من أهم الخصائص المميزة للسياسة الاقتصادية الأردنية منذ الاستقلال وحتى الوقت الحاضر، وقد تمثل ذلك في المبالغ الضخمة من القروض الخارجية التي حصلت عليها المملكة من مختلف المصادر المحلية والدولية[1] وما زالت مشكلة المديونية الخارجية في الأردن من أبرز المشاكل التي تواجه حاضر التنمية الاقتصادية في الأردن ومستقبلها، بل أصبحت تمثل أزمة حقيقية تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بشكل مباشر، وهو ما يتطلب البحث عن حلول عاجلة لهذه المشكلة.

وترتبط مشكلة الديون وخدمتها في الأجل القصير بمشكلة السيولة ومدى كفاية وسائل الدفع الأجنبية والاحتياطيات بالنقد الأجنبي التي تملكها الدولة وملاءمتها، ولذا فمن الأهمية التوقف عند عبء الدين وأثار الاقتراض على الاستقلال السياسي للدولة المدينة [2]، وهو ما يجعل من مؤشرات الحاكمية الرشيدة، ومكافحة الفساد، وكفاءة الإطار التنظيمي والجهاز الرقابي في مؤسسات الدولة، وقدرتها على تحقيق النزاهة والشفافية، السبيل للخروج من أزمة المديونية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. اختبار العلاقة الإحصائية بين مؤشرات الحاكمية الرشيدة ومؤشرات المديونية في الأردن من خلال استخدام تحليل الانحدار المتعدد ذي التأثير الثابت.
2. قراءة مؤشرات الحاكمية الرشيدة في الأردن وتحليلها، وذلك على مستوى كل مؤشر من مؤشرات الحاكمية الرشيدة وتبيان مستوى التقدم أو التراجع.
3. دراسة وتحليل تطور حجم المديونية في الأردن والأسباب التي أدت إلى تزايدها.
4. تبيان عبء الدين العام على النمو والتنمية الاقتصادية في الأردن.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من ناحيتين:

الأهمية العلمية: من خلال محاولتها اختبار العلاقة الإحصائية بين مؤشرات الحاكمية الرشيدة والمديونية في الأردن. وقلة الدراسات التي تستخدم المعادلات الرياضية في خدمة الدراسات السياسية. فقد ظهرت بعض هذه الدراسات الكمية كدراسة حالة انصبت حول دراسة المؤشرات الاقتصادية بشكل عام، وكانت جميعها تقريباً تسير وفق نهج واحد، وتكرر المؤشرات نفسها في بؤرة تحليلها واهتمامها، ولم تظهر حتى الآن دراسة سياسية اقتصادية تحليلية تتناول اختبار العلاقة الإحصائية بين مؤشرات الحاكمية الرشيدة والمديونية بطريقة كمية، من خلال استخدام تحليل الانحدار المتعدد ذي التأثير الثابت.

الأهمية العملية: الاهتمام بشكل أكبر في مؤشرات الحكم الرشيد في الأردن والسعي إلى تطبيقها بشكل حازم في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل الإشكالية البحثية لهذه الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤل الآتي، هل تطبيق مؤشرات الحاكمية الرشيدة في الأردن سينعكس على انخفاض حجم الدَّين العام؟ أم إن تطبيق تلك المؤشرات لا يرتبط بالدَّين العام وهناك أساب أخرى تلعب دورا مهما في تنامي نسب الدين العام في الأردن.

حدود الدراسة

تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 1996 - 2012 في المملكة الأردنية الهاشمية مجالاً للدراسة، ويمثل عام 1996 بداية قياس مؤشرات الحاكمية الرشيدة في المؤسسات الدولية، فيما يمثل عام 2012 العام الذي أصبحت تتخذ فيه المديونية العامة الأردنية ارتفاعات قياسية نتجت عن آثار الأزمات الإقليمية واللجوء المتزايد إلى الأردن.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث استخدم الباحثان المنهج الإحصائي التحليلي، الذي ترتفع أهميته في ضوء استخدامه في التحليل السياسي، وهو من أهم تداعيات المدرسة السلوكية في العلوم السياسية.

ويهدف إلى دراسة وتحليل أسباب ارتفاع المديونية في الأردن، والسياسات المالية والنقدية المرتبطة بمعالجة تلك المديونية، بالإضافة إلى استخدام معامل الارتباط لاختبار العلاقة بين مؤشرات الحاكمية الرشيدة ومؤشرات المديونية العامة.

متغيرات الدراسة:

اعتمد الباحث في الدراسة على مؤشرات الحاكمية الرشيدة التي بدأ البنك الدولي بإصدارها منذ عام 1996، وتستخدم المؤشرات مقياسًا يتكون من (2.5) درجة، وتعتبر الدولة التي يقع تصنيفها بين العلامة (-2.5) بأنها الأسوأ في الحاكمية الرشيدة، بينما تشير العلامة (2.5+) إلى أفضل درجات الحاكمية الرشيدة، وقد استهدف البنك الدولي من إصدار هذه المؤشرات مساعدة الدول والمنظمات المانحة على تتبع أدائها، وبيان مدى نجاح جهودها لبناء قدراتها، وتحسين الإدارة الرشيدة وتعزيز الشفافية فيها.

فرضيات الدراسة

استندت الدراسة إلى الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هناك علاقة عكسية بين مؤشرات الحاكمية الرشيدة (الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، سيادة القانون، جودة التشريع، مدركات الفساد)، ومؤشرات المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أي انه كلما انخفض حجم المديونية الخارجية في الدولة، كانت الدولة أكثر تطبيقا لكل مؤشر من مؤشرات الحاكمية الرشيدة.

الفرضية الثانية: هناك علاقة عكسية بين مؤشرات الحاكمية الرشيدة (الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، سيادة القانون، جودة التشريع، مدركات الفساد)، ومؤشرات المديونية الداخلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أي انه كلما انخفض حجم المديونية الداخلية في الدولة، كانت الدولة أكثر تطبيقا لكل مؤشر من مؤشرات الحاكمية الرشيدة.

الدراسات السابقة

لا يوجد في حدود علم الباحثين دراسات سابقة تناولت اختبار العلاقة بين مؤشرات الحاكمية الرشيدة والمديونية في الأردن، لكن هنالك العديد من الدراسات التي تناولت مؤشرات الحاكمية الرشيدة وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، والتنمية البشرية، ومعدل النمو الاقتصادي. ومن هذه الدراسات:

دراسة جيهو ويو (Jiho and You) بعنوان: هل يعد الاستقرار السياسي محدداً للاستثمارات الأجنبية المباشرة في كوريا الجنوبية خلال الفترة من 1977 إلى 1991 م؟

استندت الدراسة إلى فرضية أن عدم الاستقرار هو المحدد الرئيسي في عدم تفضيل بلد بعينه للمستثمرين، وركزت الدراسة على ستة متغيرات هي: المظاهرات الاحتجاجية، والاغتيالات السياسة،

وإضرابات العمال، والتهديد الخارجي، والوفيات من العنف المحلي، والانقلابات العسكرية. وخلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين عدم الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا في فترات زمنية معينة كان فيها عدم الاستقرار السياسي حاداً في كوريا الجنوبية، بدرجة أثرت على السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛ كما حدث في عام 1980م. ورفضت الدراسة فرضية أن عدم الاستقرار هو المحدد للاستثمار الأجنبي المباشر، بل خلصت الدراسة إلى أن الظروف والسياسات الاقتصادية السائدة هي المحدد الرئيس للمستثمر خلال الأزمات السياسية.

دراسة جاري وكوفمان (Gray C. & Kaufmann) بعنوان، الفساد والتنمية

شملت الدراسة 175 دولة في العالم خلال الفترة 2000 إلى 2001، واستندت إلى فرضية أن ارتفاع معدل دخل الفرد يرتبط بعلاقة إيجابية مع مؤشرات الحوكمة والعكس صحيح، ولقد بينت الدراسة أن تحسين مؤشرات الحاكمية يزيد من معدلات التنمية في الدولة، ما يزيد من معدلات دخل الفرد ويؤدي إلى زيادة فيها.

دراسة سنج وجون (Singh and Jun) بعنوان المحددات السياسية والاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية

استخدم الباحثان تحليلات تطبيقية لعدد من المؤشرات السياسية والاقتصادية منها: الاستقرار السياسي، والمخاطر السياسية، والوضع الاقتصادي، وتدفقات الاستثمار الأجنبي. وتم تطبيق الدراسة على الدول النامية، واستخدمت الدراسة في التحليل أسلوب السلاسل الزمنية للبيانات، حيث توصلت الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي له أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي، بينما الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي تعاني من عدم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. وبينت الدراسة أن النمط التصديري هو العنصر الأهم في تفسير السبب في جذب دولة ما للاستثمار الأجنبي المباشر دون غيرها من الدول.

دراسة محمد العجلوني: أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدول العربية.

هدف هذا البحث إلى تعرّف أثر الحكم الرشيد في النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وناقش البحث بالتحليل خصائص الحكم الرشيد ومبادئه ومؤشراته، وعلاقة كل ذلك بالنمو الاقتصادي، على المدى القصير، والقدرة على إدامته بما يُحقق التنمية الاقتصادية المُستدامة، على المدى الطويل. كما تم تطوير نموذج اقتصادي رياضي لقياس أثر الحكم الرشيد في إدامة النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 1996-2011 باستخدام الانحدار المتعدد ذي التأثير الثابت.

خلصت الدراسة إلى وجود تأثير للحاكمية الرشيدة على معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية. وقد أظهر التحليل أن معدل النمو الاقتصادي مرتبط إيجاباً بمستوى تطوير المؤسسات والحاكمية في الدول العربية. وأن هذه العلاقة غير مرتبطة بمستوى دخل الدولة، إذ إن كون الدولة نفطية أو غير نفطية لم يُؤثر في هذه العلاقة. كما أظهرت النتائج بأن ليس جميع مؤشرات الحاكمية على المستوى نفسه من الأهمية في التأثير في النمو الاقتصادي. فلمؤشرات جودة التشريع وسلطة القانون ومحاربة الفساد تأثير معنوي على النمو الاقتصادي، بينما ليس لمؤشرات المشاركة والمساءلة والاستقرار السياسي وفعالية الحكومة تأثير واضح؛ بسبب ضعف الهياكل السياسية ذات الطابع الديمقراطي، وعدم ملاءمة هذه المؤشرات لثقافة المجتمعات العربية وبيئتها.

تقسيم الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ما يلي:

مقدمة:

المبحث الأول: مفهوم الحكم الصالح وأبعاده ومؤشراته.

المبحث الثاني: الاقتراض والمديونية: المفهوم والمسببات.

المبحث الثالث: اختبار العلاقة بين مؤشرات الحاكمية الرشيدة ومؤشرات المديونية.

المبحث الأول: مفهوم الحكم الصالح وأبعاده ومؤشراته

تزايدت أهمية مؤشرات الحاكمية الرشيدة في الخطابات السياسية بعد تفشي الفساد المالي والإداري في العديد من الدول على مستوى النخبة الحاكمة، وهدفت تلك المؤشرات إلى تحسين إدارة الحكم من خلال فرض سيادة الدولة، وتحسين نوعية حياة المواطنين وزيادة مستوى رفاهيتهم، ويتم ذلك عبر استخدام سياسات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للإسهام في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وتقوم به قيادات سياسية منتخبة[3]، وتدار من خلالها المؤسسات والأعمال العامة والخاصة، لضمان حقوق الإنسان، ويحقق ذلك بطريقة خالية من الفساد، وفي ظل سيادة القانون[4] والحكم الصالح هو "الحكم الذي يعزز رفاه الإنسان ويدعمه ويصونه، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم، وفرصهم، وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[5]. ويشمل جميع المؤسسات في المجتمع من أجهزة دولة، وهيئات مجتمع مدني، وقطاع خاص[6] وتتداخل مؤشرات الحاكمية الرشيدة السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية بأشكال وممارسات مختلفة، فالبعد السياسي يرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها. فيما يرتبط البعد الاقتصادي بطبيعة اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة وآلياته. أما البعد الإداري فيشير إلى كفاءة الإدارة العامة للدولة[7]. ولعل مكمن التفاعل بين هذه الأبعاد أنه لا يمكن للإدارة السياسية وحدها، من دون وجود إدارة عامة فاعلة،

تحقيق إنجازات في السياسات العامة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، لذلك فإن الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا، ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية[8].

المطلب الاول: أبعاد مؤشرات الحكم الصالح

ظهر مصطلح الحكم الصالح في كتابات البنك الدولي في ثمانينيات القرن الماضي، ثم دخل بعدها تدريجيا في المجال السياسي، في الوقت الذي أصبح فيه تطبيق برامج التعديل الهيكلي في العديد من الدول يطرح عددًا من الصعوبات، تم تشخيصها آنذاك من طرف الخبراء على أنها أخطاء في تسيير الشؤون العامة، بسبب غياب الشفافية في تسيير أمور الدولة، وأصبح الاهتمام الأكبر لمختلف الاتجاهات السياسية خاصة في ظل الحديث عن التنمية الشاملة.

وبحسب ما جاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن الحكم الصالح يقوم على ثلاثة أبعاد هي[9] :

البعد الأول: يتضمن مؤشرين رئيسين هما مؤشر التعبير والمساءلة (Voice and Accountability)، ومؤشر الاستقرار السياسي (Political Stability)، وهذان المؤشران يقيسان العملية التي يتم بواسطتها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها[10]. وكذلك قياس الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية، والانتخابات الحرة والنزيهة، وحرية الصحافة، والحريات المدنية، والحقوق السياسية، والتغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات. كما يقيس هذا البعد مقدار مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم، وحرية التعبير والعمل العام والإعلام، وحالة عدم الاستقرار التي قد تحدث في الدولة مثل النزاعات المسلحة، أو القلاقل الاجتماعية أو التهديدات الإرهابية أو تشتت الطبقة السياسية، أو التغييرات الدستورية وهي كلها عوامل عدم استقرار النظام السياسي في وجه الأخطار الداخلية والخارجية.

البعد الثاني: ويتضمن هذا البعد مؤشرين رئيسيين هما فعالية الحكومة (Government Effectiveness) والجودة التنظيمية (Regulatory Quality)، ويتعلق المؤشران بقدرة الحكومة على صياغة قرارات سليمة وكفؤة والقدرة على تنفيذها.

البعد الثالث: يتكون أيضا من مؤشرين هما مؤشر سيادة القانون (Rule of Law) ومؤشر مدركات الفساد (Control of Corruption): حيث يتضمن هذا البعد تأثير الفساد على البيئة الاقتصادية[11]. وإساءة استخدام السلطة العامة من أجل مصالح ومكاسب خاصة[12]، وإلاستخدام غير المشروع للسلطة العامة من قبل الموظفين الإداريين والسياسيين، مثل قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى في أثناء المشتريات، والعمولات، واختلاس الأموال العامة، وتخصيص الموارد

العامة، وتوزيع العائد المتأتي منها وفقا لاعتبارات المصلحة الشخصية[13] وكذلك الرشوة، والمحسوبية والمحاباة، والواسطة ونهب المال العام. كما يتعلق هذا البعد باحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعل الاقتصادي والاجتماعي، ومدى الثقة الممنوحة لتلك القواعد من قبل المتعاملين، والتي تحكم نظم العمل والتعامل داخل المجتمع، وهذه المؤشرات تعطي انطباعا عن مدى النجاح الذي يحقق المجتمع في خلق بيئة مناسبة تتميز بالعدل وإقرار الحق، وبالتالي زيادة الانسجام والتفاعل الاجتماعي والاقتصادي بين الأفراد أنفسهم، وبينهم وبين الحكومة.

المطلب الثاني: مؤشرات الحاكمية الرشيدة في الأردن

يبين الجدول الآتي مؤشرات الحاكمية الرشيدة في الأردن.

جدول رقم 1: مؤشرات الحاكمية الرشيدة في الأردن 1996-2012

	مؤشر حق التعبير والمساءلة	الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب	مؤشر فاعلية الحكومات	مؤشر عبء التنظيم والضبط	مؤشر سيادة القانون	مدركات الفساد
1996	-0.22	-0.13	0.05	0.03	-1.41	-0.13
1998	-0.40	-0.11	0.09	0.4	-1.45	-0.01
2000	-0.25	-0.11	-0.04	0.25	-1.3	0.03
2002	-0.77	-0.58	0.09	0.03	-1.45	-0.1
2003	-0.72	-0.12	0.24	0.22	-1.71	0.3
2004	-0.58	-0.21	0.15	0.33	-1.86	0.37
2005	-0.50	-0.16	0.03	0.16	-1.78	0.33
2006	-0.67	-0.77	0.14	0.35	-1.82	0.30
2007	-0.69	-0.32	0.19	0.32	-1.94	0.30
2008	-0.73	-0.38	0.21	0.34	-1.86	0.43
2009	-0.82	-0.31	0.22	0.3	-1.77	0.19
2010	-0.83	-0.27	0.08	0.24	-1.62	0.04
2011	-0.79	-0.52	0.10	0.30	0.26	0.10
2012	3-0.7	-0.52	040.-	180.	370.	0.07
المتوسط	-0.62	-0.32	0.10	0.24	-1.4	0.15

المصدر: World Bank, Gouvernance Matters 2007, World Gouvernance Indicateurs 1996-2012

يحتل الأردن أفضل مرتبة في مؤشر عبء التنظيم والضبط، حيث حصل على متوسط "0.24" وجاء مؤشر مدركات الفساد في المرتبة الثانية حيث حصل على متوسط" 0.15"، وجاء

في المرتبة الثالثة مؤشر فاعلية الحكومة وبمتوسط "0.10" وهو ما يبين تقدم الأردن في المؤشرات التي ترتبط بالجانب الاقتصادي. وجاء مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف في المرتبة الرابعة وبمتوسط سالب "0.32-"، فيما جاء في المرتبة الخامسة مؤشر حق التعبير والمساءلة وبمتوسط سالب "0.62-" أما مؤشر سيادة القانون فقد جاء في المرتبة الأخيرة، حيث حصل على متوسط سالب "1.4-"، وهو ما يدل على تراجع المؤشرات التي ترتبط بالجانب السياسي.

وقد تقدم الأردن بشكل كبير في مؤشري عبء التنظيم والضبط، وفاعلية الحكومة خلال فترة الدراسة. ووجد الباحثان أن ذلك يرتبط إلى حد كبير بمحاولات الحكومات الأردنية المتواصلة الحد من الترهل الحكومي، وتحسين جودة الخدمات الحكومية. حيث شهدت السنوات الماضية اهتماما متزايدا بموضوع الإدارة الحكومية، في إطار الاتجاه إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين، ودورهم في عملية الحكم، وتقليص أدوار الدولة، ومنح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني دورا أكبر في عملية التنمية[14]. لكن من يراقب العمل التنموي الإداري في الأردن يرى مدى فشل الحكومات المتعاقبة وعجزها عن تهيئة بيئة ملائمة لبناء حكم صالح، ومدى تخلف نسقها الإداري وعجزه عن تحقيق طموحات المواطنين وتلبية احتياجاتهم بالمستوى المطلوب.

أما على مستوى مؤشرات سيادة القانون، وحق التعبير والمساءلة، فيجد الباحثان أن ذلك يرتبط بالانفتاح السياسي ودرجة المشاركة السياسية ونوعيتها، وكذلك بالشفافيّة والمساءلة السياسية. والأردن يصنف سياسيا على المستوى الدولي بأنه "شبه حر"، حيث يتميز بمشاركة سياسية محدودة، مع قاعدة ضيقة من النخب السياسية، التي لا تخضع للمساءلة والمحاسبة، وهذا يعود إلى انتشار ظاهرة الولاء القبلي أو الولاء لجماعة معينة، وهذا من شأنه أن يضعف إقبال المواطنين على المشاركة في وضع السياسات العامة للدولة أو الانتخابات[15]. إضافة إلى غياب الاستقلالية الفعلية للسلطات الثلاث، فما زالت السلطة التنفيذية في الأردن هي المهيمنة على باقي السلطات، وما زالت المؤسسات الرقابية غير مستقلة وتخضع للسلطة التنفيذية، الأمر الذي أدى إلى وضع حدود للقوة والنفوذ النسبي للمؤسسات الديمقراطية، كالمجالس الشعبية المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني. وفي ظل هذا الاختلال البنيوي والوظيفي في توازن السلطات وضعف النمو السياسي، نمى العديد من مظاهر الأمراض في المجتمع وبخاصة استشراء الفساد الإداري والمالي والسياسي. وأصبحت هذه الممارسات تشكل السبب الرئيسي لتباطؤ الإدارة وسوء تنظيمها وعدم ثقة المواطن بها، هذا بالإضافة إلى قناعة المواطن الأردني وإدراكه المتزايد بأن الفساد مستشر في الأجهزة الإدارية المحلية، في ظل التغييب المستمر للشفافية، والمساءلة، والرقابة، وحكم القانون[16].

وتعكس سلبية تلك المؤشرات، مدى افتقار الأردن إلى آليات جدية لمكافحة الفساد وتعزيز الرقابة. فما زالت التشريعات التي تتعلق بالإثراء غير المشروع، وعدم تضارب المصالح العامة والخاصة غير موجودة. ورغم تبني العديد من الإصلاحات السياسية والدستورية، مثل تعديل ثلث مواد الدستور الأردني، وتعديل قانون الأحزاب السياسية، وقانون الانتخابات، وقانون المطبوعات والنشر، وقانون الجمعيات الخيرية، إلا أن تلك الإصلاحات السياسية والدستورية، خلقت تعددية حزبية شكلية، وبقي التنظيم الفعلي للنظام السياسي الأردني تنظيم قلة، أو تنظيم قلة سلطوية، لم تملك تصوراً واضحا للتنمية، ومن ثم بذلت كل ما في وسعها لعدم تمكين المواطن من أداء أي دور فعال في الحياة السياسية والاقتصادية[17].

وما زالت الرقابة السياسية والمالية للبرلمان الأردني رقابة بعدية، وأقرب ما تكون إلى العمل الروتيني، فلجان تقصي الحقائق التي كانت تتشكل لتمكين البرلمان من الوقوف على بعض الاختلالات والتجاوزات التي حدثت لم تستطيع القيام بعملها بجرأة وحيادية، وتم تجميد قراراتها أو تغييبها بصورة متعمدة أثارت العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام.

إن تحسين مؤشرات الحكم الرشيد يتطلب تعزيز العلاقة بين المواطن والدولة عبر توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، والتي تبدأ من خلال إقرار قوانين انتخابية ديمقراطية وعادلة، ينتخب من خلالها الشعب نواباً جاهزين لمساءلة السلطة التنفيذية ومحاسبتها، الأمر الذي يؤمّن مشاركة شعبية في الحكم عبر ممثليه؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى عبر بناء تحالفات بين الحكومات والهيئات التشريعية والقطاع الخاص والإعلام ومنظمات المجتمع المدني. وتتعزز العلاقة أيضًا عبر ضمان استقلالية السلطات العامة وتعاونها بعضها مع بعض عبر فصل النيابة عن الوزارة وهذا ما يمنع سيطرة مؤسسة على أخرى.

كما أن تعزيز حرية الرأي والإعلام من شأنه أن يعزز الشفافية من خلال نشر البيانات، وتعزيز القابلية للمحاسبة بكشف الفساد وانتهاك القوانين وأوجه القصور في الإجراءات والأداء الحكومي. وعلى صعيد آخر ثمة ضرورة ملحة لتقنين زيادة المشاركة العامة في صنع القرار، حيث إن الشفافية وحرية المعلومات على أهميتهما، لا تكفيان وحدهما للوصول إلى الحكم الرشيد، ما لم تكن هناك آليات تتيح للمواطن وضع الحكام والمسؤولين في موضع المساءلة بصفة منتظمة، كذلك فإن خلق قنوات اتصال بين السلطة والمواطنين من شأنها إيصال احتياجات الشعب لصانع القرار بصورة صحيحة، ما يمكنه من اتخاذ القرارات الملائمة بشأنها[18].

المبحث الثاني الاقتراض والمديونية: المفهوم والمسببات

المطلب الأول: مفهوم المديونية والاقتراض

اختلفت المدارس الفكرية الاقتصادية حول الدَّين العام ودوره في خدمة الاقتصاد، فمن ناحية أيدت المدرسة الكينزية الاقتراض ونادت بمبدأ تمويل عجز الموازنة بالقروض، فيما عارض رائد المدرسة الكلاسيكية آدم سمث بشدة عمليات الاقتراض، ونادى بتوازن الميزانية العامة للدولة، ونبه آدم سميث إلى أن العجز المتزايد من شأنه على المدى الطويل أن يدمر الاقتصاد، وتؤدي الديون إلى زيادة الضرائب والتضخم الذي يغطي الإنفاق الحكومي، مما يخفض الادخار وبالتالي يضعف القدرة الإنتاجية للشعب، وفي نهاية المطاف يضعف أو يدمر الأمة الغنية [19]، وفي المقابل يوجد من الاقتصاديين من يحبذ الديون الخارجية ويرى أنها الحل الوحيد للتخلص من المشاكل الاقتصادية، كالعجز في الموازنة، والتشوهات في ميزان المدفوعات، وتمويل المشاريع الاستثمارية التي تعجز عنها المدخرات المحلية أو بهدف امتصاص القوة الشرائية للمواطنين[20].

والحقيقة أن الاقتراض ظاهرياً فقط له فائدة آنية لا تلبث أن تكشف عن جوانب أخرى سلبية، وأقل ما يمكن أن نصف به الديون الخارجية أنها تُفقر الدول المقترضة وتُغني الدول المقرضة، إضافة إلى أن خدمة هذه الديون تصبح نزفاً حقيقياً لثروتها وعبئاً ثقيلاً على الأجيال القادمة.

وتتمثل آثار القروض الخارجية في سيطرة الجهات الدائنة أحيانا، سواء كانت حكومات أو مؤسسات مالية دولية، على الدولة، مما يفقد هذه الأخيرة بعض سلطاتها واستقلالها وقدراتها على إدارة اقتصادها وفقا لمصلحتها الوطنية. وفي رضوخ واضح للدول الدائنة وشروط جدولة ديونها وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عليها[21].

وهناك نوعان من الاقتراض هما[22]:

أولا: الاقتراض الداخلي: وهو ما يسمى بالدين المحلي، أو القروض الداخلية، ويمثل رصيد الأذون الحكومية القائمة، وصافى حساباتها مع الجهاز المصرفي، ورصيد مديونيتها تجاه البنوك الوطنية. والدين العام المحلي قد يكون موجها للاستثمار، أو قد يوجه إلى الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية، أو لمقابلة الطلب الاستهلاكي.

ثانيا: الاقتراض الخارجي: عرّف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، **المديونية الخارجية** بأنها "إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين"[23]. أو هي تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد وطني ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية، أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها. ويكون الدفع عن طريق الحكومة الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها

أو عن طريق الهيئات المستقلة والأفراد والمؤسسات الخاصة ما دامت الحكومات الوطنية أو الهيئات العامة الرسمية ضامنة لالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة[24].

ويلاحظ أن هذا التعريف لا يتضمن عنصر الديون الخارجية التي تقل مدتها عن سنة، والديون المستحقة على الأفراد والهيئات الخاصة إذا كانت ديوناً غير مضمونة من جانب الحكومات أو الهيئات العامة الرسمية، والارتباطات الخارجية التي لم يوافق عليها بعد من حيث حجمها وشروطها. كما أن الديون الخارجية غالبا لا تتضمن أرقام الديون الخارجية للقروض العسكرية، والديون مستحقة الأداء بالعملة المحلية للبلد المدين، وتدفع بعملة الدولة المدينة.

المطلب الثاني: تطور حجم المديونية العامة في الأردن

يبين الجدول الآتي تطور حجم المديونية العامة في الأردن

جدول رقم 2: تطور الدَّين العام الداخلي والخارجي في الأردن 1996-2012 (مليون دينار)

السنة	المديونية الخارجية	نسبة النمو	المديونية الداخلية	نسبة النمو	المجموع
1996	5164.3	5.1	1006.4	3.0	6170.7
1997	4998.1	-3.3	914.2	-8.1	5912.3
1998	5333.7	6.7	1152	26.0	6485.7
1999	5510.1	3.3	1054	-8.3	6564.1
المتوسط	5183.6		1020.4		6204
2000	5043.5	-8.5	1235	17.2	6278.5
2001	4969.8	-1.5	1397	-6.8	6366.8
2002	5350.4	19.3	1656	15.3	7006.4
2003	5391.8	8.0	1704	27.6	7095.8
2004	5348.8	-8.0	1834	7.6	7182.8
المتوسط	5220.86		1565.2		6786.06
2005	5056.7	5.5	2437	32.9	7493.7
2006	5186.7	2.6	2163	-11.2	7349.7
2007	5253.3	1.3	2946	36.2	8199.3
2008	3640.2	-30.7	4911	66.6	8551.2
2009	3741	1.3	5791	17.9	9660.2
2010	4610	19.2	6851.5	18.3	11462.2
المتوسط	4477.25		4391.167		8868.417
2011	4486.8	-2.7	8914.9	30.1	13401.7
2012	4932.4		11482		16349.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى:

1. وزارة المالية، التقرير السنوي للبنك المركزي 97، التقرير الشهري للبنك المركزي آذار 1999.

2. البنك المركزي بيانات إحصائية سنوية 98-2002 جداول رقم 18 و19، للسنوات 2003-2009.
3. وزارة المالية، نشرة الدَّين العام رقم 23 لعام 2009، وزارة المالية: نشرة الدَّين العام، كانون أول، 2011، ص33-34
4. وزارة المالية، نشرة الدَّين العام، آذار 2014.
5. المرصد الاقتصادي، نشرة المؤشرات الاقتصادية الأردنية، الجامعة الأردنية، الإصدار الثاني، نيسان، 2010، ص36.

يبين الجدول السابق، أن إجمالي حجم المديونية العامة خلال الفترة الممتدة من عام 1996-1999 قد شهد ارتفاعا متواصلا حيث ارتفعت المديونية من (**6170.7**) عام 1996 مثلت نسبة (89%) من الناتج المحلي الإجمالي إلى (6564) مليار دينار في عام 1999، مثلت نسبة (82.5%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود سبب ارتفاع المديونية العامة إلى اتِّباع الحكومات المتعاقبة سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي في سبيل إنعاش الاقتصاد بعد فترة التصحيح الاقتصادي الأولى. ثم تصاعد حجم المديونية خلال الفترة من عام 2001 إلى عام 2010، بنسبة 219 بالمائة. حيث ارتفع عام 2001 ما يقارب من 6.1 مليار دينار، ثم ارتفع إلى 7.2 مليار دولار عام 2004 ثم ارتفع إلى 7.5 مليار دينار عام 2005 ثم إلى 7.4 مليار دولار عام 2006، ليرتفع بشكل كبير إلى 8.2 مليار دينار في عام 2008 [(25)]، ثم إلى 9.7 مليار دينار عام 2008، وارتفع الدين العام في عام 2009 عن مستواه في عام 2008 بمقدار 1099.8 مليون دينار، أو ما نسبته 12.86% ليصل إلى (9651) مليون دينار، شكلت ما نسبته 59.5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009. ثم وصل حجم الدين العام إلى 11.4 مليار دينار في عام 2010، بارتفاع قدره 1.9 مليار دينار وبنسبة ارتفاع 16.5 بالمائة عن السنة السابقة [(26)] شكلت ما نسبة 62.6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي النسبة نفسها لعام 2010. ويغلب على القروض الخارجية الأردنية، أنها قروض طويلة الأمد تتراوح مددها بين (10-25) سنة، كما أن نصف القروض التي تم الحصول عليها هي من الدول المتقدمة (الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي) سواء كانت قروضًا ثنائية، أو قروضًا تصديرية موجهة إلى دعم الصادرات. أما القروض المقدمة من الدول العربية، فهي قروض قليلة ولا تتجاوز نسبة (10%) من القروض الخارجية، فيما تعود النسب الباقية إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومؤسسات الإقراض العربية[(27)]: وتعود أسباب ارتفاع المديونية العامة في الأردن إلى عوامل داخلية تمثلت في ارتفاع العجز في الموازنة العامة للدولة، وانخفاض حجم الصادرات الأردنية نتيجة الأوضاع السياسية المحيطة بالمنطقة العربية، وإنشاء الموسسات المستقلة التي أثقلت كاهل الموازنة، حيث وصلت إلى (62) مؤسسة، وتنامي عجزها من (228.7) مليون دينار عام 2009 إلى (937.5) مليون

دينار عام 2012[28]. بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الفساد المالي ونهب المال العام التي أطاحت باثنين من رؤساء المخابرات الأردنية، وعدد كبير من القيادات الاقتصادية والسياسية[29].

أما العوامل الخارجية، فتتمثل في ارتفاع أسعار النفط العالمية، حيث شكلت نسبة الفاتورة النفطية من المستوردات الأردنية في عامي 2007-2008 حوالي 20% من المستوردات الإجمالية[30]، وبنسبة (7.2%)، أي بحوالي (641) مليون دينار في عام 2010، مع انقطاع مستوردات الغاز المصري للأردن[31]. بالإضافة إلى توقف الصادرات الأردنية إلى أهم سوقين للاقتصاد الأردني وهما السوق العراقي والسوق السوري. ثم جاءت موجة ثورات الربيع العربي في عام 2011، وما رافقها من تصاعد حركة الاحتجاجات الشعبية داخليا. ثم الثورة السورية التي نتج عنها لجوء أعداد ضخمة من السوريين إلى الأردن، واضطرار الحكومة إلى تحويل جزء كبير من الإنفاق الحكومي لنفقات الأمن وحفظ الاستقرار[32]. بالإضافة إلى التقديرات غير المبررة للمنح والمساعدات الأجنبية المتوقعة.

المطلب الثالث: مؤشرات المديونية الأردنية

يبين الجدول الآتي مؤشرات المديونية الأردنية خلال الفترة من عام 1996-2012

جدول رقم 3: مؤشرات المديونية الأردنية

السنة	نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي	نسبة الدين الداخلي من الناتج المحلي	نسبة الدين العام من الناتج المحلي	خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلي %	نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات
1996	89	4.2	93.2	8.3	15.9
1997	84.7	4.5	89.2	7.3	15.8
1998	82.1	5.5	87.6	6.4	14.4
1999	82.5	3.7	86.2	6.1	14.1
المتوسط	86.5	4.5		7.0	`15.2
2000	73.0	18.1	90.1	6.3	17.8
2001	73.8	19.6	93.4	9.9	14.9
2002	73.8	23.5	97.3	8.3	10.6
2003	70.3	22.6	92.9	13.1	21.4
2004	63.3	22.6	85.9	8.1	9.6
المتوسط	70.8	23.6		9.1	15.0

السنة	نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي	نسبة الدين الداخلي من الناتج المحلي	نسبة الدين العام من الناتج المحلي	خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلي %	نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات
2005	54.5	27.0	81.5	6.5	7.5
2006	50.6	21.4	72	5.6	6.7
2007	53	24.3	77.3	5.1	6.7
2008	53	31.5	84.5	12.6	22.3
2009	54.2	32.5	86.7	2.3	5.2
2010	58.7	35.1	93.8	2.4	5.6
المتوسط	54.0	29.8		6.3	11.5
2011	21.9	43.5	64.4	2.5	5.6
2012	20.2	47.7	67.9	2.6	13.6

المصدر: تم إعداد النسب من قبل الباحثين بالاستناد إلى:

1. وزارة المالية، والتقارير السنوية للبنك المركزي وبيانات إحصائية سنوية.
2. وزارة المالية، ونشرة الدين العام.

أولا: مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تعدّ نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات دلالة على ارتفاع حجم المديونية، نظرا لارتباط المؤشر بمتغير أساسي وهو الناتج المحلي الإجمالي.

وتشير البيانات الإحصائية المتعلقة بنسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن إلى التراجع التدريجي في قيم المؤشر، حيث انخفضت النسبة من 93.2% عام 1996 إلى نسبة (86.2) عام 1999. لكنها عادت إلى الارتفاع في عام (2000-2003)، ثم عادت إلى الانخفاض التدريجي لتصل إلى أدنى مستوياتها في عام 2006، حيث وصلت إلى نسبة 72% من الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة الأزمة المالية العالمية عادت إلى الارتفاع في السنوات 2010-2008. وانخفضت النسبة بشكل كبير بعد ذلك، ويعود السبب الرئيسي وراء هذا التراجع إلى انخفاض أسعار العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي وبالتالي مقابل الدينار الأردني.

ثانيا: مؤشر خدمة الدَّين:

يعدّ معدل خدمة الدين من المقاييس المهمة لقياس عبء الديون الخارجية التي يتحملها الاقتصاد المدين. ويوضح هذا المعدل نسبة ما تستنزفه مدفوعات خدمة هذا الدين من إجمالي

حصيلة صادرات الدول المنظورة وغير المنظورة[33]. وتدل النسب المرتفعة من خدمة الدين على الحجم الأكبر الذي تمتصه خدمة الدين من إجمالي قيمة الصادرات، علما أن خدمة الدين تتراكم إذا لم يستطع المدين تسديد دينه في الآجال المحددة والمتفق عليها ضمن شروط القروض.

وتشير البيانات الإحصائية المتعلقة بمعدل خدمة الدين في الأردن إلى ارتفاع نسبها وتزايد كلفها المتضمنة تسديد أقساط القروض وفوائدها المتزايدة إلى خدمة الديون الخارجية "أقساط+فوائد" كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك كنسبة من الصادرات الأردنية. حيث تمثل في المتوسط نسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من عام 1996-1999، ارتفعت إلى نسبة 9.1% خلال الفترة من عام 2000-2004. وبعد شراء الأردن جزءاً من ديونه انخفضت النسبة 6.3% خلال الفترة من عام (2005-2010)، وانخفضت إلى أدنى مستوياتها في عام 2013، حيث وصلت إلى نسبة 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب النمو في حجم الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وتوقيع اتفاقيات إعادة جدولة جزء من الديون المترتبة على الأردن من جهة أخرى. ومن الجدير ذكره أنه خلال الفترة 1990 - 2002، قام الأردن بعقد ست اتفاقيات لإعادة جدولة ديونه مع نادي باريس بلغ مجموعها (5) مليارات دولار من الأقساط والفوائد. وفي عام 1999 تم توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية بين الأردن والدول الدائنة "إسبانيا، بريطانيا، اليابان" شملت تخفيض الديون الأردنية أو شطبها، أو إعادة جدولتها مع الفوائد.

وفي عام 2002، تمكن الأردن من التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة جدولة حوالي (1.2) مليار دولار تمثل الإقساط والفوائد التي تستحق للدول الدائنة الأعضاء في نادي باريس خلال الفترة من 2002/5/1 وحتى نهاية عام 2007[34].

وفي عام 2007 قام الأردن بالاتفاق مع دول نادي باريس، بشراء مبكر لجزء من ديونه المستحقة للنادي بقيمة إجمالية بلغت (4.2) مليار دولار وبمعدل سعر خصم 11%، مما أسهم في تخفيض المديونية الخارجية، حيث تم استغلال رصيد حساب التخاصية في تنفيذ الجزء الأكبر من اتفاقية الشراء البالغة (1.1) مليار دينار. انعكست هذه الاتفاقيات إيجاباً على تخفيض خدمة الدين العام بشقيها: الأقساط والفوائد بمعدل (240) مليون دولار، أو ما يعادل (170) مليون دينار سنوياً موزعة بواقع (100) مليون دولار كفوائد و(140) مليون دولار كخدمة دين[35].

وفيما يتعلق بنادي لندن للديون التجارية، فقد تمكن الأردن من إعادة هيكلة الديون التجارية لأعضاء النادي، حيث تم عقد اتفاقية شملت الفترة من عام (1993-2002) شملت إعادة هيكلة نحو 736 مليون دولار من الإقساط و122 مليون دولار من الفوائد متأخرة السداد، نتج عنها تخفيض الرصيد القائم من المديونية الخارجية الأردنية بقيمة 85 مليون دولار. وتمكن الأردن خلال الفترة من عام 1992-1997 من شراء ديونه من دول البرازيل وروسيا وسويسرا وكوريا،

وقد بلغت قيمة هذه الديون (1362) مليون دولار، تم شراؤها بقيمة (394) مليون دولار. كما قامت الحكومة خلال عامي (2000-2001) بشراء سندات بريدي البالغة (650) مليون دولار، بسعر (495) مليون بعد الحصول على نسب خصم مناسبة تراوحت بين (7-11%). وتم توقيع 17 اتفاقية مبادلة ديون باستثمارات محلية مع كل من ألمانيا وفرنسا وسويسرا وفنلندا وإيطاليا والسويد وإسبانيا، وبخصومات عالية تراوحت بين (40-73%)[36].

ثالثا: مؤشر نسبة الدَّين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات

يقيس المؤشر عبء المديونية الخارجية وقدرة الاقتصاد على تغطية خدمة مديونيته الخارجية بعائدات صادراته. ويمكن القول إنه كلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على قوة **وضعية** السيولة الخارجية، ومن ثم طاقة البلد على مواجهة أعباء الديون في أوقاته الحرجة.

وتشير البيانات الإحصائية المتعلقة بالمؤشر إلى ثباته حول نسبة 15 بالمائة من الدين الخارجي طوال السنوات 1996 إلى 2004، ويعزى ذلك إلى ارتفاع حجم الصادرات الأردنية إلى الخارج بالأرقام المطلقة. ثم انخفض من نسبة (17.8) عام 2000 إلى (14.9) عام 2001، ووصل إلى أدنى مستوياته عام 2002 حيث بلغ (10.6) لكنه ارتفع بشكل كبير جدا في عام 2003 حيث وصل إلى (21.4) نتيجة تراجع حجم الصادرات الأردنية بشكل كبير خلال تلك السنة. ثم عاد إلى الانخفاض الشديد عام 2004 ليصل إلى (9.6) عام 2004. وانخفض من نسبة (7.5) عام 2005 إلى (6.7) عام 2006، ووصل إلى أعلى مستوياته عام 2008 حيث بلغ نسبة (22.3) من إجمالي الصادرات، ثم انخفض بشكل كبير جدا في عام 2009 -2010 حيث وصل بحدود (5%)، لكنه ارتفع بشكل كبير جدا في عام 2012 حيث وصل إلى نسبة (13.6%) نتيجة تراجع حجم الصادرات الأردنية إلى دول الجوار بشكل كبير خلال تلك السنة، وخصوصا سوريا والعراق اللتين كانت تذهب نسبة كبيرة من الصادرات الأردنية إليهما.

المبحث الثالث: اختبار العلاقة بين مؤشرات الحاكمية الرشيدة ومؤشرات المديونية

تشير الأبحاث التي أجراها صندوق النقد الدولي إلى أن اتّباع معايير الشفافية والوضوح تؤدي إلى تخفيض سعر القروض الدولية والمحلية بنسبة تتراوح بين 7% إلى 17% مما يشير إلى أن المقرضين يعتبرون **مؤشرات الحاكمية الرشيدة** عاملاً مخفضاً لمخاطر الاقتراض[37]. كما أن **مؤشرات الحاكمية الرشيدة** يزيد من فاعلية المساعدات والقروض ويشجع على استخدامها بشكل أفضل. فوجود مؤسسات قوية تضمن المساءلة العامة يسهم في ضمان عدم هدر المساعدات والقروض أو إساءة استخدامها، وبالتالي يؤدي إلى مزيد من التنمية الاقتصادية مقابل

أموال المعونات. ومثلما تساعد الشفافية والوضوح في عدم هدر الأموال أو إساءة استخدامها، فان مؤشرات الحاكمية الرشيدة تضمن استخداماً أكثر كفاءة وفعالية للموارد العامة المحلية.

المطلب الأول: الاختبار الإحصائي للعلاقة الارتباطية بين مؤشرات الحاكمية الرشيدة والمديونية

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن مؤشرات الحاكمية الرشيدة تقلل من حجم المديونية، أي أن المديونية عامل تابع لمؤشرات الحاكمية الرشيدة التي هي عامل مستقل. ومن ثم يُمكن التعبير عن هذه الفرضية بالمعادلة الآتية، التي يُمكن اختبارها من خلال معادلة الانحدار التقديرية الآتية:

المديونية العامة للدولة = أ + ب1 * مؤشرات الحاكمية الرشيدة + معامل الخطأ.

إذ إن

أ = المعامل الثابت، أي معدل المديونية عندما تكون المتغيرات المستقلة تساوي صفراً.

ب1 = معامل التغير في المديونية مقابل تغير قدره وحدة واحدة في الحاكمية الرشيدة.

معامل الخطأ = يمثل الانحراف عن خط العلاقة، وتأخذ قيماً موجبة وأخرى سالبة، ويجب أن يكون متوسطها الحسابي = صفراً. ويوجد هذا المعامل نتيجة لعدم إحاطة أي نموذج بكل المتغيرات التي من الممكن أن تؤدي إلى المتغير التابع، أي المديونية أو تؤثر فيه.

ولتوضيح الأهمية النسبية لأثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة (متغير مستقل) على مؤشرات المديونية (متغير تابع)، باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وبتطبيق نموذج الانحدار الخطي، فقد ظهرت النتائج، كما في الجدول رقم (4)، على النحو الآتي:

جدول رقم (4): ملاءمة نموذج الانحدار الخطي للبيانات

النموذج	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الانحدار Regression	3.930	1.310	113.407	0.000
البواقي Residual	1.895	0.012		
الكلي Total	5.825			

- ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (&=0.05)

يتبين من الجدول ملاءمة نموذج الانحدار الخطي للبيانات، حيث بلغت قيمة ف (**113.407**) بمستوى دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (&=0.05)، وقد تم تقدير معاملات الانحدار الخطي كما يبين الجدول الآتي:

جدول (5): نتائج اختبار نموذج الانحدار الخطي للفرضية الأولى

النموذج	معامل الانحدار غير المعياري	Durbin Watson	نسبة التباين المفسر R2	نسبة التباين المفسر R2 المعدلة
الثابت	0.637	2.092		
المعدل العام للحاكمية الرشيدة	0.107		0.821	0.675

(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% أو أقل.

يتبين من الاختبار وجود دلالة إحصائية كمتغير الحكم الصالح، وهذا يدل على وجود أثر له دلالة إحصائية على المتغير التابع، بنسبة تباين مفسر (0.82). وهو ما يعني أن نسبة (82. %) من التغير في المديونية عائد إلى التغير في تطبيق مؤشرات الحاكمية الرشيدة. وبناء عليه، يُمكن كتابة معادلة خط الانحدار البسيط على النحو التالي: المديونية = **0.637 -0.821*** الحاكمية الرشيدة.

ثانيا: تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن المديونية العامة عامل تابع لمؤشرات الحاكمية الرشيدة الستة التي هي عامل مستقل، ويمكن اختبار جميع المؤشرات في نموذج واحد على الشكل الوارد في المعادلة الآتية:

المديونية = أ + ب1 * المشاركة والمسألة + ب2 * الاستقرار السياسي + ب3 * فعالية الحكومة + ب4 * جودة التشريع + ب5 * سيادة القانون + ب6 * مدركات الفساد + معامل الخطأ.

إذ إن:

أ = المعامل الثابت، أي معدل المديونية عندما تكون المتغيرات المستقلة تساوي صفراً.

ب1 = معامل التغير في المديونية مقابل تغير قدره وحدة واحدة في مؤشر المشاركة والمساءلة.

ب2 = معامل التغير في المديونية مقابل تغير قدره وحدة واحدة في مؤشر الاستقرار السياسي.

ب3 = معامل التغير في المديونية مقابل تغير قدره وحدة واحدة في مؤشر فاعلية الحكومة.

ب4 = معامل التغير في المديونية مقابل تغير قدره وحدة واحدة في مؤشر جودة التشريع.

ب5 = معامل التغير في المديونية مقابل تغير قدره وحدة واحدة في مؤشر سيادة القانون.

ب6 = معامل التغير في المديونية مقابل تغير قدره وحدة واحدة في مؤشر مدركات الفساد.

معامل الخطأ = الانحراف عن خط العلاقة، وهي تأخذ قيماً موجبة وأخرى سالبة، ويجب أن يكون متوسطها الحسابي = صفراً. ويوجد هذا المعامل نتيجة لعدم إحاطة أي نموذج بكل المتغيرات التي من الممكن أن تؤدي إلى المتغير التابع، أي المديونية أو تؤثر فيه.

جدول (6): نتائج اختبار نموذج الانحدار المتعدد ذي التأثير الثابت

المتغير التابع متوسط المديونية	حق التعبير والمسائلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	عبء التنظيم والضبط	سيادة القانون	مدركات الفساد
معامل التغير (ب)	239.	330.-	687.-	261.	0.293	0.473-
قيمة ت	0.654	2.465	8.072	2.465	1.457	3.295-
مستوى الدلالة	0.000	0.015	0.159	0.015	0.147	0.001

(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% أو أقل

يتبين من الاختبارات السابقة أن قيمة (ت) المحسوبة لمعاملات التغير لمؤشرات حق التعبير والمساءلة والاستقرار السياسي وسيادة القانون ومدركات الفساد أقل من قيمة (ت) الجدولية، أي أن قيم (ب) تساوي صفراً. ومن ثم، فإن لهذه المؤشرات (منفردةً) تأثيرًا واضحًا على المديونية. فيما لا يوجد تأثير لمؤشرات فعالية الحكومة وعبء التنظيم والضبط على المديونية. ويدل ذلك على الدور الإيجابي الذي تلعبه مؤشرات الحاكمية الرشيدة في التقليل من مستويات الفساد في الدولة، والتقليل من حجم المديونية، ويرتبط ذلك بالجهود التي تبذلها الدول لتحسين البيئة السياسية والاقتصادية من خلال رفع مؤشرات التعبير والمساءلة وفعالية الحكومة ومؤشر سيادة القانون.

الخلاصة والنتائج:

سعت هذه الدراسة إلى التثبت من الفرضية الرئيسية التي انطلق منها التحليل، ومفادها أن هناك علاقة عكسية بين مؤشرات الحاكمية الرشيدة ومؤشرات المديونية العامة، وتم تحديد الإطار النظري للدراسة في جانبيها الأساسيين، وهما: مؤشرات الحاكمية الرشيدة والمديونية العامة، وتم إخضاع فرضيات الدراسة لمنهجية إحصائية، بالقدر الذي أتاحته المعلومات المتوفرة وما

تتطلبه هذه المنهجية من وصف للمعلومة وتحليلها، بحيث يؤدي ذلك إلى تقييم عام للحالة موضع الدراسة.

وعطفاً على ما سبق، فقد كانت نتائج الدراسة على النحو الآتي:

1. العلاقة ما بين مؤشر المديونية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحاكمية الرشيدة علاقة عكسية سالبة، أي أن ارتفاع حجم المديونية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يكون بسبب تدني قيم مؤشرات الحاكمية الرشيدة.
2. بيّن معامل ارتباط أن العلاقة بين المديونية العامة ومؤشرات الحاكمية الرشيدة علاقة سالبة وغير دالة إحصائيا مع مؤشر فعالية الحكومة وعبء التنظيم والضبط. وهذا يعني أن عدم تطبيق تلك المؤشرات يزيد من حجم المديونية.
3: هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشر المديونية العامة ومؤشرات الحكم الصالح التالية (حق التعبير والمساءلة، والاستقرار السياسي، ومدركات الفساد). وهذه النتائج تتطابق مع المقارنات التي تمت في الجداول السابقة.
4: هناك علاقة ارتباط غير دالة إحصائيا بين مؤشر المديونية العامة ومؤشرات فاعلية الحكومة، وعبء التنظيم والضبط. وهذه النتائج تتطابق مع المقارنات التي تمت في الجداول السابقة.

The Impact of Rational Governance Indicators on the Jordanian Public Debt 1996-2012

Abdelsalam Enjadat and **Omar Khtherat,** *Department of Political Science, Balqa Applied University, Jordan.*

Abstract

The study aimed at identifying the relationship between Jordanian Public debt and rational governance indicators during the period 1996-2012 and studying the progress level of rational governance indicators in Jordan, as well as the development of general debt. The study was based on the hypothesis that Public debt as a dependent factor decreases as progress and improvement of rational governance indicators increase as an independent factor. To achieve the aims and hypotheses of the study, the researchers used the statistical analytical approach for testing the relationship between indicators through the use of multiple regression analysis with stable impact. The results of the study concluded that there is a statistically significant correlation between Public debt indicator and the following rational governance indicators (the right of expression and questioning, political stability, corruption perception). These results conform to the comparisons carried out in previous tables. That is to say, there was a strong correlation between rational governance indicators and Public debt indicators whereas there was no significant relationship between the indicators of government efficiency and the burden of organization and control. However, the results showed that the significant correlation between rational governance indicators and Public debt indicators differ from one indicator to another, depending on how effective the indicator is. For example, the indicators of the right of expression and questioning, political stability and corruption perception do not have a moral statistically significant effect on Public debt. The researchers ascribed the reason to the weakness of political structures with democratic tendency and these indicators are not suitable for the culture and the environment of the Jordanian society.

الهوامش

1. المومني، رياض المديونية الخارجية: أسبابها ونتائجها الاقتصادية، مجلة الملك سعود، العلوم الإدارية، المجلـد 7، العدد 2، 1995، ص 343 -377.
2. رمزي زكي، الديون والتنمية، القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1، 1985، ص 117.
3. كريم، حسن، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، العدد309، تشرين ثاني، 2004.
4. مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، سيادة القانون في الأردن: قراءات في متناول الشباب، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، الأردن، جوان 2007.
5. برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة، نيويورك، الولايات المتحدة، 2003.
6. الهيتي ، نوزاد عبد الرحمن، الحكم الصالح في الوطن العربي: قراءة تحليلية، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة: العدد 29: تموز (يوليو) 2006 ،على شبكة الإنترنت http://www.ulum.nl .
7. السيد مصطفى، العوامل والآثار السياسية في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص274
8. البنك الدولي، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ملخص، 2003 على الموقع الالكتروني:

siteresources.worldbank.org/INTMENA/Publications/20261842/GovernOverviewArab.pdf

9. Kaufmann, Daniel; Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo Measuring Governance Using Cross-Country Perceptions Data, The World Bank, August (2005).
10. فالح عبد الجبار، الديمقراطية المستحيلة والديمقراطية الممكنة، ط1، دمشق، المدى للثقافة والنشر والتوزيع 1998، ص10- ص15.
11. المرسي السيد مجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 226، 2001) ص17- 37.
12. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: الدولة في عالم متغير، واشنطن، 1997، ص112.
13. منظمة الشفافية الدولية: نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد: كتاب المرجعية، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2008، ص16.
14. وزارة تطوير القطاع العام، محور إعادة هيكلة الجهاز الحكومي، على شبكة الإنترنت، www.mopsd.gov.jo/ar/Pages.
15. بوزيد، سايح، سبل تعزيز المسائلة والشفافية ومكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد،10 السنة2012، ص60.

16. وزارة تطوير القطاع العام، وثيقة السياسات الحكومية لتطوير القطاع العام 2011، الوصول إلى إدارة حكومية موجهه بالنتائج، على شبكة الانترنت www.mopsd.gov.jo

17. المعشر، مروان، عقد من جهود الإصلاح المتعثّرة في الأردن: النظام الريعي العنيد، سلسلة أوراق مؤسسة كارنيغي للسلام، أيار/ مايو 2011.

18. وزارة تطوير القطاع العام، وثيقة السياسات الحكومية لتطوير القطاع العام 2011، الوصول إلى إدارة حكومية موجهه بالنتائج، على شبكة الإنترنت www.mopsd.gov.jo

19. البواب، سد عجز الموازنة العامة للدولة: النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2000، ص42.

20. أحمد شامية، خالد الخطيب، أسس المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002 .

21. قحايرية، آمال، أسباب نشأة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، 2007، ص 135-156

22. شافعي، محمد زكي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ط3، 1970، ص 61، 62.

23. زكي، رمزي ، الديون والتنمية، دار المستقبل العربي، مصر، 1985 ، ص56 .

24. المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي: "المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط- عائق أمام التنمية الأورومتوسطية"، الدورة العامة الخامسة عشرة، الجزائر، مايو 2000، ص173-174.

25. البنك المركزي، سلسلة دوريات عن الدين الأردني، العدد السنوي لعام 2008. على شبكة الإنترنت.

26. المرصد الاقتصادي، نشرة المؤشرات الاقتصادية الأردنية، الجامعة الأردنية، الإصدار الثاني، نيسان، 2010، ص36.

27. المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، التقرير الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص166.

28. دائرة الإحصاءات العامة، التقرير الإحصائي السنوي الأردني، 2014 ، ص95.

29. جريدة الشرق الأوسط، حبس البطيخي 8 سنوات ومدير المخابرات يخفض العقوبة للنصف، الجمعة 12 جمادى الأولى 1424 هـ 11 يوليو 2003، العدد 8991 .

30. دائرة الإحصاءات العامة، التقرير الإحصائي السنوي الأردني، 2014 ، ص95.

31. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تطورات التجارة الخارجية الأردنية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2010)، عمان، 2012.

32. تأثير أزمة اللاجئين السوريين على المستوى المالي في الأردن، 5 كانون الثاني/ يناير 2014، وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية.

33. بالقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية، مجلة جسر التنمية، التنمية في الأقطار العربية، العدد الثلاثون، يونيو/ حزيران، 2004 ، ص7.

34. وزارة المالية، نشرة الدين العام رقم 23 لعام 2009.

35. وزارة المالية، نشرة الدين العام رقم 23 لعام 2009.

36. نجادات، عبد السلام، المديونية الخارجية الأردنية وأثرها على الأمن الوطني الأردني، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الثالث والثلاثون، 2012، ص 71 .

37. كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مجلة علوم إنسانية، العدد25، نوفمبر2005.

المراجع باللغة العربية

أحمد شامية، خالد الخطيب، **أسس المالية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

البواب، **سد عجز الموازنة العامة للدولة: النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج**، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2000.

بالقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية، **مجلة جسر التنمية**، التنمية في الأقطار العربية، العدد الثلاثون، يونيو/ حزيران 2004 .

برنامج الأمم المتحدة، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003**: نحو إقامة مجتمع المعرفة، نيويورك، الولايات المتحدة، 2003.

البنك الدولي، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ملخص، 2003 على الموقع الإلكتروني:

siteresources.worldbank.org/INTMENA/Publications/20261842/GovernOverviewArab.pdf

البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: **الدولة في عالم متغير**، واشنطن، 1997.

البنك المركزي، سلسلة دوريات عن الدَّين الأردني، العدد السنوي لعام 2008. على شبكة الإنترنت.

بوزيد سايح، سبل تعزيز المسائلة والشفافية ومكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، **مجلة الباحث**، العدد 10، السنة 2012.

تأثير أزمة اللاجئين السوريين على المستوى المالي في الأردن، 5 كانون الثاني/ يناير 2014، وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية.

جريدة الشرق الأوسط، حبس البطيخي 8 سنوات ومدير المخابرات يخفض العقوبة للنصف، الجمعة 12 جمادى الأولى 1424 هـ 11 يوليو 2003، العدد 8991.

دائرة الإحصاءات العامة، التقرير الإحصائي السنوي الأردني، 2014.

رمزي زكي، **الديون والتنمية، القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1، 1985.

زكي، رمزي ، **الديون والتنمية**، دار المستقبل العربي، مصر، 1985 .

السيد مصطفى، **العوامل والآثار السياسية في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

شافعي، محمد زكي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، ط3، 1970.

فالح عبد الجبار، **الديمقراطية المستحيلة والديمقراطية الممكنة**، ط1، دمشق، المدى للثقافة والنشر والتوزيع، 1998 .

قحايرية، آمال، أسباب نشأة المديونية الخارجية للدول النامية، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** العدد الثالث، 2007.

كريم، حسن، مفهوم الحكم الصالح، **مجلة المستقبل العربي**، العدد309، تشرين ثاني، 2004.

كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، **مجلة علوم إنسانية**، العدد 25، نوفمبر، 2005.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تطورات التجارة الخارجية الأردنية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2010) ، عمان، 2012.

المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي: "المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط- عائق أمام التنمية الأورومتوسطية"، الدورة العامة الخامسة عشرة، الجزائر، مايو 2000.

المرسي السيد مجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 226، 2001.

المرصد الاقتصادي، نشرة المؤشرات الاقتصادية الأردنية، **الجامعة الأردنية**، الإصدار الثاني، نيسان، 2010.

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، **سيادة القانون في الأردن: قراءات في متناول الشباب**، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، الأردن، جوان 2007.

المعشر، مروان، **عقد من جهود الإصلاح المتعثّرة في الأردن: النظام الريعي العنيد**، سلسلة أوراق مؤسسة كارنيغي للسلام، أيار/ مايو، 2011.

منظمة الشفافية الدولية: **نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد: كتاب المرجعية**، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2008.

المومني، رياض، المديونية الخارجية: أسبابها ونتائجها الاقتصادية، **مجلة الملك سعود**، العلوم الإدارية، المجلــد 7، العدد 2، 1995.

نجادات، عبد السلام، المديونية الخارجية الأردنية وأثرها على الأمن الوطني الأردني، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، العدد الثالث والثلاثون، 2012.

الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، الحكم الصالح في الوطن العربي: قراءة تحليلية، **مجلة علوم إنسانية**، السنة الرابعة، العدد 29، تموز (يوليو) 2006.

وزارة المالية، نشرة الدَّين العام رقم 23 لعام 2009.

وزارة تطوير القطاع العام، وثيقة السياسات الحكومية لتطوير القطاع العام 2011، الوصول إلى إدارة حكومية موجهه بالنتائج، على شبكة الإنترنت www.mopsd.gov.jo

وزارة تطوير القطاع العام، محور إعادة هيكلة الجهاز الحكومي، على شبكة الإنترنت، www.mopsd.gov.jo/ar/Pages.

المراجع باللغة الإنجليزية

Kaufmann, Daniel; Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo, *Measuring Governance Using Cross-Country Perceptions Data*, The World Bank, August (2005).